

وعلى القانون نمرة ٣٦ لسنة ١٩٢٠ القاضى بتحصيل رسوم اضافية أخرى بنسبة اثنين فى المائة من ضريبة الأطيان لمدة ثلاث سنين من أول أبريل سنة ١٩٢٠ ؛

وعلى القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢١ القاضى بتحصيل رسوم اضافية بنسبة واحد فى المائة من ضريبة الأطيان لمدة سنتين وثمانية شهور من أول أغسطس سنة ١٩٢١ ؛

وعلى قرار مجلس مديرية قنا الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ؛

وبناء على معارضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - علاوة على الرسوم المؤقتة والاضافية المنقوه عنها فى القوانين نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ ونمرة ١٨ لسنة ١٩٢٠ ونمرة ١٣ لسنة ١٩٢١ المشار اليها تُحصيل بمديرية قنا رسوم اضافية أخرى بنسبة اثنين فى المائة من ضريبة الأطيان بالمديرية المذكورة لمدة سنة واحدة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

مادة ٢ - تُحصيل الرسوم المذكورة مع أقساط الأموال ونسبتها .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مديرى عابدين فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤١ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المالية

يوسف سليمان

مرسوم بتعيينات وتنقلات قضائية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى الامر العالى الصادر فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) الشامل لشروط التوظيف بالمحاكم المذكورة ؛

وبناء على معارضه علينا وزير الحقاية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعين :

عازد فرج بك القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية وكيلها لمحكمة قنا الابتدائية الأهلية .

١٥ - تحرير البراءات منوط بقلم التوقيع بديواننا الملكى ويكون لدى هذا القلم سجلان أحدهما للمصريين والثانى للأجانب وهذان السجلان يتضمنان أسماء الحائزين للنشان ووظائفهم وتواريخ الانعام والترقية والخلو ويلحق بكل من هذين السجلين فهرست أجمدى .

١٦ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون العقوبات الخاصة بالتجريد من الحقوق المدنية فإنه يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر احوالة أى شخص من المدنيين الحاملين لهذا النشان على لجنة عليا للنظر فى محو اسمه اذا ارتكب أمرا يزرى بالشرف ويجعله غير أهل للاستمرار على عمله وذلك بناء على طلب ثلاثة من حاملى النشان تكون طبقتهم مساوية لطبقته أو أعلى منها فاذا كان الأمر المنسوب اليه مبني على حكم صادر بمقوبة جنحة أو بمقوبة تأديبية جاز لمجلس الوزراء أن يحيل الشخص المحكوم عليه على اللجنة العليا بناء على طلب يقدمه أحد حاملى النشان المذكور تكون طبقته مساوية لطبقته أو أعلى منها .

وتألف اللجنة العليا من خمسة أعضاء هم أقدم أصحاب الوشاح الأكبر بشرط أن يكونوا مقيمين بالقطر المصرى ولا يدخل ضمنهم طالبو المحو ولا أعضاء مجلس الوزراء .

وللجنة المشار اليها ، بعد سماع دفاع صاحب الشان شفها أو بالكتابة ، أن تعرض محو اسمه ولكن اقرارها على ذلك لا يكون إلا بأغلبية أربعة أخماس الأصوات .

ويصدر الأمر بالمحو بإرادة ملكية .

١٧ - على وزاراتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

مديرى عابدين فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤١ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

فؤاد

قانون نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٢

بفرض رسوم اضافية على ضريبة الأطيان بمديرية قنا

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة فى المائة من ضريبة الأطيان بمديرية قنا لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ ؛

وعلى القانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٠ القاضى بتحصيل رسوم اضافية بنسبة اثنين فى المائة من ضريبة الأطيان لمدة أربع سنوات من أول أبريل سنة ١٩٢٠ ؛